مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل السياسي في سوريا

التقرير الثاني ضمن سلسلة من ثلاثة أجزاء بعنوان

"أفق الحلول السياسية الجزئية: ما بعد اللجنة الدستورية"

الأحد 22 شوال 1441هـ - 14 يونيو/حزيران 2020 م

مركز الحوار السوري

مؤسسة أهلية سورية تهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.
أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.
يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.

إعداد: د. أحمد قربي

وحدة التوافق والهوية المشتركة

التاريخ:

22 شوال 1441 هـ - 14 يونيو / حزيران 2020 م

جميع الحقوق محفوظة لمركز الحوار السوري - 2020 م

المحتويات

الملخص.....2

المقدمة.....4

أولاً: دستورو انتخابات: مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي.....6

1-1- أولوية الدستور والانتخابات: إطالة أمد الصراع.....6

1-2- التراجع عن فكرة هيئة الحكم الانتقالية: نحو "حكم شامل ذو مصداقية".....8

1-3- إغفال مستقبل بشار الأسد: بقاء سوريا ضعيفة وغير مستقرة.....8

خلاصة القسم الأول:.....9

ثانياً: العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة الدولة": أدوات لإحداث "التوازن".....12

2-1- العدالة الانتقالية: أداة للدفع نحو انتقال سياسي حقيقي.....12

2-2- "إصلاح" الأجهزة الأمنية والجيش: أبعاد فكرة "المحافظة على مؤسسات الدولة".....15

ثالثاً: تبدُّل الأولويات: من المدخل السياسي إلى مواجهة المخاطر الأمنية.....19

3-1- إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا: الهدف "الإسرائيلي" والتغاضي الروسي.....19

3-2- مكافحة الإرهاب: توافق في المبدأ واختلاف التفسير والتطبيق.....22

الخاتمة:.....25

الملخص:

بعد أن استعرض الإصدار الأول من هذه السلسلة أبرز الوثائق الدولية الخاصة بالحل السياسي والمدرجة ضمن وثائق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وحلَّل التحولات التي طرأت على بعض المفاهيم والتصورات التي بُني عليها هذا الحل؛ تتعرض هذه الدراسة -وهي الإصدار الثاني ضمن هذه السلسلة- لمدى تقاطع مصالح الدول الفاعلة تجاه أبرز مفردات الحل السياسي.

على الرغم من أن تقديم فكرتَي الدستور والانتخابات على ما سواهما من مفردات الحل السياسي في سوريا هي أفكار روسية بالأصل، وتتوافق مع رؤيتها للحل في سوريا، إلا أن هاتين الفكرتين مثّلتا تقاطعاً لمصالح بعض الدول الفاعلة في الملف السوري؛ فبالنسبة إلى الروس صار لهم دور معترف به دولياً في ترتيب مسار الحل السياسي السوري، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أعفاها من التدخل المباشر في الملف السوري سواء في الضغط على النظام أو حليفته إيران، وهو ما كانت تتجنبه بصورة واضحة منذ انطلاق الثورة السورية.

يمثّل ملف العدالة الانتقالية على المستوى الاستراتيجي نقطة خلاف بين الدول الغربية، والتي ترى -بالعموم- تماشياً مع ثقافتها ودعمها للقيم الإنسانية -فيما تعلنه-، ومع خشيتها من تكريس منظومة الإجرام والقتل على المستوى العالمي؛ ضرورة محاسبة نظام الأسد على جرائمه بحق الشعب السوري، حتى لا يتكرر هذا النموذج، وحتى تكون تلك المحاسبة دافعاً للاجئين السوريين للعودة إلى أراضيهم. على عكس روسيا والصين، واللتان تعتقدان أن تعزيز مفهوم الحقوق والحريات الفردية في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية سيعطي الذريعة لزيادة التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدول.

هنالك تقاطع بين مختلف الدول الفاعلة باستثناء إيران في موضوع بنية "الأجهزة الأمنية ومؤسسة الجيش" في سوريا. إلا أن ثمة فارقاً بين الدول الغربية وروسيا في الموقف من "إصلاح" هذه الأجهزة؛ إذ يريد الغرب -فيما يُعلِن- منح "حصة" لقوى الثورة والمعارضة ضمن هذه المؤسسات، بما يؤدي إلى حصول تغيير يبدو حقيقياً في الطبقة الحاكمة في سوريا؛ يساهم في إقناع اللاجئين والنازحين بالعودة إلى ديارهم من جهة، ويعطي هذه الدول فرصةً للتأثير في هذه المؤسسات، بحيث لا تكون خالصة الولاء لروسيا من جهة ثانية. والأمر ذاته ينطبق على تركيا وبدرجة أكبر؛ لأن ذلك يكفل إلى حد ما حصول تغيير مقبول في تركيبة السلطة يطمئن اللاجئين على أراضيها للعودة، ويعطيها فرصة لإدخال المؤسسات العسكرية "الجيش الوطني والشرطة الحرة" التي أشرفت عليها في مؤسسات الدولة السورية المستقبلية.

يمثّل هدف "إضعاف النفوذ العسكري الإيراني في سوريا" نقطة التقاء بين مختلف مصالح الدول الفاعلة في سوريا باستثناء إيران بالطبع، فيما يبقى هدف "إخراج إيران وميليشياتها من سوريا" محل تجاذب أمريكي - إسرائيلي من جهة وروسي من جهة ثانية، بانتظار حدوث صفقات بين الطرفين للتوافق حوله.

لقد مثّلت قضية "محاربة الإرهاب" الحجة الأساسية التي تذرّعت بها جميع الدول الإقليمية والدولية، والتي لها مصالح في سوريا للتدخل في سوريا؛ وكلٌّ يفسر "الإرهاب" من منظوره ورؤيته، وبما يتوافق مع مصالحه؛ فمثّل الجزء المتفق عليه في توصيف "الإرهاب" في سوريا (تصنيف القاعدة وداعش والتنظيمات الملحقة بهما) أولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى عدم تركيزهم على دفع العملية السياسية السورية، وإلى مسايرة الطروحات الروسية في مجال الحل السياسي، أما بالنسبة إلى الروس والإيرانيين فقد وظّفوا هذه العنوان "محاربة الإرهاب" للقضاء على جميع الفصائل العسكرية الثورية المقاومة لنظام الأسد؛ تارةً بحجة أنها فصائل "إرهابية"، وتارة أخرى بأنها تتعامل مع "فصائل إرهابية".

المقدمة:

مرت القضية السورية بحسب بعض المتابعين والمراقبين في عدة مراحل[1]؛ فبعد أن كانت في البداية "ثورة شعب ضد نظام جائر" تحولت بعد استخدام النظام القوة العسكرية لإخماد الثورة واستعانته بإيران والميليشيات الطائفية وروسيا، ودعم الفصائل العسكرية من قبل جهات دولية إلى "حرب بالوكالة"، ثم أخيراً وبعد دخول تركيا إلى الشمال السوري واشتباكها مع قوات النظام، وقيام "إسرائيل" بتوجيه ضربات عسكرية للميليشيات المحسوبة على إيران انتقلت في بعض الحالات إلى "احتكاك مباشر بين أطراف دولية"[2]، سمتها الأساسية أنها أضعفت تأثير الفواعل المحلية: النظام السوري وقوى الثورة والمعارضة، لحساب الدول المتدخلة.

وإذا كانت الوثائق الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضية السورية تؤكد أن الحل في سوريا "سياسي"؛ فإن زيادة تأثير الدول في الوضع السوري يتطلب دراسة المصالح التي تحققها مفردات الحل السياسي للدول الفاعلة، بما قد يساعد في التعرّف على التوجهات الدولية في المستقبل تجاه الحل السياسي برمته[3].

وبعد أن استعرض الإصدار الأول من هذه السلسلة أبرز الوثائق الدولية الخاصة بالحل السياسي والمدرجة ضمن وثائق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وحلّل التحولات التي طرأت على بعض المفاهيم والتصورات التي بُني عليها هذا الحل تتطرق هذه الدراسة -وهي الإصدار الثاني ضمن هذه السلسلة- إلى دراسة مدى تقاطع مصالح الدول الفاعلة تجاه أبرز مفردات الحل السياسي.

يُظهر تسلسل الأحداث الميدانية والسياسية والتفاعل الدولي معها تغيرات في المزاج الدولي؛ فكان هنالك تركيز على قضايا الدستور وبدرجة ثانية الانتخابات من غالبية الدول المؤثرة في سوريا، ولو من الناحية النظرية على حساب تراجع الاهتمام بقضايا أساسية على رأسها فكرة "هيئة الحكم الانتقالية"، وفي الوقت ذاته كان هنالك تقديم لقضايا أخرى على رأسها مبدأ "مكافحة الإرهاب"، وإخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا، مع تمسك بعض الأطراف لاسيما "المؤيدة" لقوى الثورة والمعارضة بأفكار العدالة الانتقالية و"إصلاح" الأجهزة العسكرية السورية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تساعد على فهم التحولات التي طرأت على مسار الحل السياسي، وتقاطع المصالح الدولية في ذلك؛ بما يساعد في استشراف مآل هذا المسار من منظور التفاعلات الدولية[4].

---

1 ينظر على سبيل المثال: محمود عثمان، ثورة سوريا في عامها التاسع. تحول المشهد من الصراع في سورية إلى الصراع عليها، الأناضول، 16-3-2019، الرابط: https://bit.ly/3dUU9H7، ورجاء التميمي، سوريا: سبع سنوات على الحرب، Euronews، 14-3-2018، الرابط: https://bit.ly/3ff3ZUl.

2 كما هو الحال عندما استهدفت طائرات روسية قوات تركية في إدلب، وكما هو الحال عندما استهدفت "إسرائيل" مقرات تابعة للحرس الثوري الإيراني في سوريا.

3 استناداً إلى النظرية الواقعية بأشكالها المختلفة التي ترى أن المصالح هي المحرك الأساسي للدولة فإن مدى ارتباط أي مفردة من مفردات الحل السياسي المطروحة في سوريا كفكرة الانتقال السياسي والدستور والانتخابات مع مصالح أية دولة، سيشكل لها أحد أهم الدوافع للتمسك بها. حول هذه النظرية ينظر على سبيل المثال: د. عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظرية العلاقات الدولية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 2009، ص16 وما بعدها.

4 ثمة عوامل متعددة تؤثر في التفاعلات الدولية مع مسار الحل السياسي في سوريا، أهمها المصالح والأيديولوجية والتاريخ والجغرافية ...إلخ، وبالتالي تلعب هذه العوامل أدواراً مختلفة من دولة إلى أخرى. تحاول هذه الدراسة -كما ذكرنا في الهامش السابق- التركيز على فكرة المصالح بصورة أساسية كإحدى المحركات لسلوك الدول، من دون أن يعني ذلك نفي العوامل الأخرى المذكورة آنفاً، والتي سنحاول الإشارة لها في الحواشي كلما أتيح لنا ذلك.

اعتمدت الدراسة على نوعين من المصادر: مصادر أصلية، عبر إجراء عدة مقابلات مباشرة غير متزامنة ومنفصلة مع 9 شخصيات مارست العمل السياسي، وأخرى ثانوية؛ من مقالات وأبحاث منشورة. كما استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المواقف السياسية وفهم دوافعها.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: الأول منها يبحث تقاطع المصالح الدولية في قضيتي الدستور والانتخابات، اللتَين تمثلان في سياقهما الحالي مسايرة للطرح الروسي، وخصصنا الثاني لبحث تقاطع المصالح الدولية في قضيتي العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة الدولة"، في حين أتى القسم الثالث لإلقاء الضوء على تلك المصالح في ملفي إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا ومبدأ "مكافحة الإرهاب".

أولاً: دستورو انتخابات: مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي

عقب التدخل الروسي العسكري المباشر - وهو أحد أهم المتغيرات التي أثرت في مسار القضية السوري بشكل كبير- لصالح نظام الأسد ظهرت ملامح التحول الغربي تجاه الرؤية الروسية للحل السياسي؛ فبعد أن كان الخلاف واضحاً بين الروس ومعهم النظام وداعموه من جهة، و"الدول الداعمة للثورة" ومعهم قوى الثورة والمعارضة من جهة ثانية، حول تفسير بيان جنيف1 الذي يمثل الأرضية الأساسية للحل السياسي في سوريا، خصوصاً فيما يتعلق بكيفية تحقيق الانتقال السياسي، وأولوية الملفات التي تضمنها؛ ظهرت عدة مؤشرات على مسايرة هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة، للرؤية الروسية للحل السياسي[5]؛ تلك الرؤية التي تتلخص بتعديل الدستور أو تغييره، وإجراء انتخابات في ظل النظام الحالي، مع السماح لبشار الأسد بالترشح (أي: ببقائه رئيساً)، ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية تُمنح المعارضة فيها بعض المقاعد[6].

1-1- أولوية الدستوروالانتخابات: إطالة أمد الصراع

على الرغم من أن فكرة "التغيير الدستوري" جاءت في صلب وثيقة جنيف1، إلا أنها وردت كخطوة اختيارية وفي نهاية المرحلة الانتقالية عقب تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، وإيجاد البيئة الآمنة والمحايدة، وإجراء حوار وطني[7].

غير أن روسيا فاجأت الأطراف السورية بتقديم مسودة لمشروع دستور جديد لسوريا مع نهاية مفاوضات أستانا (24 يناير 2017)، مؤكدة أن الهدف منها تشجيع السوريين على البدء في مناقشة موضوع الدستور. وفي مسايرة للأجندة الروسية، وخلال محادثات جنيف (4 فبراير 2017)، أي بعد شهر من طرح مسودة الدستور الروسي استحدثت الوساطة الأممية أربعة سلال تتضمن: الحكم، والدستور، والانتخابات، ومحاربة الإرهاب. وبالتالي شهدت الوساطة ابتعاداً عن ملفات أكثر أهمية كتشكيل هيئة الحكم الانتقالي وإصدار إعلان دستوري وغيرها[8].

تؤكد روسيا وعبر تصريحات مسؤوليها المتكررة أن عمل اللجنة الدستورية هو المدخل الفعّال للعملية السياسية[9]. والأمر ذاته ينطبق على المسؤولين الأمريكيين الذي يوافقون الروس في هذه الجزئية[10].

---

5 قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: " إن الحل الوحيد للأزمة السورية هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، الذي يؤكد حق الشعب السوري في تقرير مصير بلاده... إن خطة التسوية جاهزة بالنسبة لدينا، وتمت الموافقة عليها في مجلس الأمن بموجب القرار 2254، لا في واشنطن".
ينظر: لافروف: الحل الوحيد للأزمة السورية هو قرار مجلس الأمن 2254، وكالة الأناضول، 19-4-2017، الرابط: https://bit.ly/2Ww56bZ.

6 تحديات الإصلاح الدستوري في جنيف 8 وآليات التعامل معها، ورقة تقدير موقف، المرصد الاستراتيجي ومركز الحوار السوري، 26-11-2017، ص2، الرابط: https://bit.ly/2Z0FsgX.

7 تطورات الحل السياسي في سوريا: من هيئة الحكم الانتقالية إلى اللجنة الدستورية (تقرير تحليلي)، مركز الحوار السوري، 17- 4-2020، ص4، الرابط: https://bit.ly/2Z1WviJ.

8 المصدر السابق، ص1.

9 على سبيل المثال، يقول سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي: " ننطلق من أن إطلاق عمل اللجنة الدستورية في جنيف سيقدم دفعة لكل العملية السياسية في سوريا".
ينظر: مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع صحيفة "الشرق الأوسط"،03- 10-2020، الرابط: https://bit.ly/2B6SfER.

10 يقول جيمس جيفري ممثل التحالف الدولي في سوريا: "على صعيد العملية السياسية تدعم الولايات المتحدة تطبيق القرار 2254، وذلك من خلال تكتيكات من أهمها: دعم عملية سياسية في سوريا قائمة على القرار 2254، عبر صياغة الدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة".

بعد الطرح الروسي لفكرة الدستور والتماهي الأممي سايرت غالبية الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبعض الدول العربية هذا التوجه؛ فقدّمت "المجموعة المصغرة حول سوريا"[11] رؤيتها لتطبيق الحل السياسي في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254[12]، وأوضحت فيها أن "لجنة دستورية تحت رعاية وضبط الأمم المتحدة هي الآلية الملائمة لمناقشة الإصلاح الدستوري والانتخابات، والوصول إلى حل سياسي من أجل سوريا، وينبغي على الأمم المتحدة أن تشكل اللجنة الدستورية بأسرع وقت ممكن"[13]؛ فهي أوصت بضرورة تركيز جهود الأطراف على مضمون الدستور المعدل[14]، والوسائل العملية للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة[15]، وخلق بيئة آمنة ومحايدة في سوريا يمكن أن تجرى فيها هذه الانتخابات.

ينظر: "جيفري" يكشف عن تكتيكات أمريكية جديدة ستؤثر بمصير نظام أسد، أورينت نت، 11-1-2020، الرابط: https://bit.ly/3cBKuny.

11 ضمت المجموعة المصغرة حول سوريا في البداية خمس دول، هي: الولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا، والأردن، والسعودية. ثم انضمت إليها دولتان هما: ألمانيا ومصر.

12 قدمت هذه الدول (وهي الخمس الأولى المذكورة في الحاشية السابقة) رؤيتها في ورقة أولى في شهر يناير من عام 2018، ثم قدمت ورقة ثانية في شهر سبتمبر/أيلول من العام ذاته.

للاطلاع بشكل موسع على الورقتين ينظر على سبيل المثال: أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، الجزيرة نت، 25-1-2018، الرابط: https://bit.ly/2xZe9Zv، ودراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي، 28-9-2018، الرابط: https://bit.ly/2zERIJy.

تمثل هاتان الورقتان "الرؤية الغربية" لتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، فيما يبدو وكأنه رد غير مباشر على المحاولات الروسية آنذاك للاستفراد بالحل السياسي في سوريا عبر منصة أستانا، على الرغم من عدم وجود فوارق جوهرية بين مواقف هذه الدول ومواقف الدول الراعية لمسار أستانا.

مع ذلك ستعتمد الورقة على هاتين الورقتين في الحواشي اللاحقة بشكل كبير، لإيضاح وجهة النظر الغربية، ومدى تقاطعاتها مع الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا.

13 أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مصدر سابق.

14 جاء في "ورقة فيينا" التي قدمتها المجموعة المصغرة حول سوريا بتاريخ 25-1-2018 ما يلي: "وفيما يتعلق بمناقشة الدستور في محادثات جنيف تم التأكيد على أن الصلاحيات الرئاسية يجب أن تحدد بطريقة تضمن أن يكون الدستور محققاً لتوازن كافة القوى وضامناً لاستقلال المؤسسات الحكومية والمركزية.

أما الحكومة فيرأسها رئيس وزراء مع منحه صلاحيات موسعة، وصلاحيات لـ "حكومات الأقاليم"، كما أن البرلمان يتكون من مجلسين يكون ممثلاً في مجلسه الثاني من كافة الأقاليم للتأثير على عملية صنع القرار في الحكومة المركزية، دون وجود سلطة رئاسية لحل البرلمان".

ينظر: أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مصدر سابق.

وفي السياق ذاته، جاء في "اللا ورقة" التي قدمتها المجموعة ذاتها في 28-9-2018 ما يلي: أما فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري فإن اللجنة المصغرة تقترح وتوصي بما يلي:

1) ينبغي تعديل صلاحيات الرئيس لتحقيق توازن أكبر بين السلطات من جهة، وضمانات استقلال مؤسسات الحكومة المركزية والإقليمية من جهة أخرى.
2) ينبغي أن يقود الحكومة رئيس وزراء ذو سلطات قوية، مع تحديد واضح للصلاحيات بين رئيس الوزراء والرئيس. رئيس الوزراء والحكومة يجب تعيينهما بطريقة لا يعتمد على موافقة الرئيس.
3) القضاء ينبغي أن يتمتع باستقلال أكبر.
4) يجب تنفيذ إشراف مدني على القطاع الأمني بعد إصلاحه، مع صلاحيات محددة بوضوح.
5) ينبغي، وبشكل واضح، تخويل السلطات وجعلها غير مركزية، بما في ذلك على أساس مناطقي.
6) يجب إزالة القيود على الترشيح للانتخابات، ولا سيما تمكين اللاجئين والنازحين وأولئك الذين تم نفيهم من سوريا من الدخول في المنافسة الانتخابية، بما في ذلك على منصب الرئاسة.

ينظر: دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مصدر سابق.

15 وفي إطار طرح رؤيتها للانتخابات في سوريا، جاء في اللا ورقة التي قدمتها المجموعة ذاتها في 28-9-2018 ما يلي: "بخصوص الانتخابات القادمة فإن اللجنة تقترح التوصيات التالية:

1) إطار انتخابي انتقالي يلبي المعايير الدولية متيحا مشاركة عادلة وشفافة بما في ذلك فإن من المطلوب وجود جسم إدارة انتخابات متوازن ومهني.
2) الأمم المتحدة ينبغي أن تطور سجل ناخبين كامل وعصري وفق معايير متفق عليها تمكن جميع السوريين من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات.
3) من المطلوب تفويض رقابة أممية قوية منصوص عليها بقرار مجلس أمن مسخر لذلك، من أجل تمكين الأمم المتحدة من ضمان مسؤولية كاملة في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية من خلال:
   أ- تأسيس جسم إدارة انتخابات.
   ب- نوايا حسنة ودعم سياسي في إصدار التشريع الانتخابي.
   ج- التحقق على نحو مستقل من أن تشريعاً انتخابياً انتقالياً وإطاراً تنظيمياً يلبي أعلى المعايير الدولية.
   د- دور في العمليات اليومية للإدارة الانتخابية الانتقالية، ومؤسسات الشكاوى الانتخابية.
   هـ- دور في صناعة القرار التنفيذي للجسم الإداري الانتخابي والتعامل مع الشكاوى الانتخابية.

يظهر مما تقدم أن الاستثمار الروسي الواضح في الملف السوري، والتدخل العسكري المباشر عام 2015 جعل من الروس أصحاب الكلمة العليا في سوريا، وهذا الأمر مكّنهم من فرض الجزء الأكبر من رؤيتهم للحل السياسي في سوريا على بقية الدول المعنية بالملف السوري، وهذا ما بدا واضحاً سواء بالنسبة لمجموعة أستانا أو للمجموعة المصغرة حول سوريا، وحتى للأمم المتحدة[16].

1-2- التراجع عن فكرة هيئة الحكم الانتقالية: نحو "حكم شامل ذو مصداقية"

أشرنا سابقاً إلى أنه عقب التدخل العسكري الروسي المباشر لصالح النظام السوري عام 2015، وفي اجتماع فيينا الأول بتاريخ 30 أكتوبر/تشرين الأول 2015، تضمن البيان الختامي النص على عملية سياسية تفضي إلى تشكيل "حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية"، وهو ما تم تأكيده لاحقاً في اجتماع فيينا الثاني بتاريخ 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، إذ تضمن البيان الإشارة إلى "هيئة حاكمة ذات مصداقية شاملة للجميع وغير طائفية" (حُذفت كلمة: انتقالية)[17].

ولن نعيد الحديث في هذه القضية هنا؛ لأننا ناقشناها لدى حديثنا في الإصدار الأول عن التحولات التي طرأت على مسار الحل السياسي في الوثائق الدولية[18].

1-3- إغفال مستقبل بشار الأسد: بقاء سوريا ضعيفة وغير مستقرة

عقب صدور بيان جنيف 1 منتصف عام 2012 ظهر الخلاف الروسي الأمريكي حول تفسير هذا البيان بالنسبة لمستقبل بشار الأسد في السلطة، والذي لم يتم التطرق إليه بشكل صريح؛ ففي حين أكد التفسير الأمريكي أن تشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية يشير بشكل ضمني إلى رحيل الأسد، ذهب التفسير الروسي إلى أن البيان لا يتطرق إلى هذه القضية، وأن مستقبل الأسد متروك للشعب السوري[19].

بقيت المواقف الدولية في المرحلة الأولى تجاه هذه النقطة ثابتة حتى منتصف عام 2016؛ فبقيت الدول الغربية ومعها الدول العربية (مجموعة أصدقاء الشعب السوري) متمسكة بمطلب رحيل الأسد[20]، في حين وقف حلفاء النظام الروس والإيرانيون والصينيون ضد هذا المطلب[21].

و- المصادقة على نتائج الانتخابات والاستفتاءات خلال الانتقال إذا لبّت الانتخابات المعايير المطلوبة.

ينظر: المصدر السابق.

16 لن نتوسع أكثر في الحديث عن هذا المسار، إذ تمت تغطيته بشكل موسع في الإصدار الأول من هذه السلسلة.

17 تطورات الحل السياسي في سوريا، مرجع سابق، ص6.

18 يراجع: المصدر السابق، ص6-9، 15-16.

19 محمد شريف، اجتماع جنيف حول سوريا "حصيلة هزيلة وتساؤلات بلا حدّ"، Swissinfo، 2-7-2012، الرابط: https://bit.ly/3dDTgSC، وموسكو ترفض استبعاد بشار الأسد كشرط لبدء عملية انتقال سياسية في سوريا، فرانس 24، 13-1-2013، الرابط: https://bit.ly/2zzPKKk.

20 ينظر على سبيل المثال: مؤتمر أصدقاء سوريا في باريس يؤكد على ضرورة "رحيل" الأسد وتكثيف المساعدة للمعارضة، BBC، 6-7-2012، الرابط: https://bbc.in/3bttjUh.

21 يرى البعض أن الدافع الرئيس لموسكو للتمسك بالأسد أنها تريد تطبيق النموذج الشيشاني في سوريا، من خلال إبقاء الأسد أو أية شخصية تحافظ على مصالحها مثل مملوك (على شاكلة قاديروف).

في المرحلة الثانية، ومع الحديث عن ضرورة المضي بمسار اللجنة الدستورية منتصف عام 2016، تغيرت مواقف دول مجموعة "أصدقاء الشعب السوري"؛ إذ صرّحت الولايات المتحدة آنذاك أن رحيل رأس النظام لا يشترط أن يكون في بداية المرحلة الانتقالية، وإنما يجب أن يحدث في نهايتها، ثم تبعتها بقية الدول في هذا الموقف[22]. ولعل تبدل المواقف الدولية آنذاك ساهم لاحقاً في إعادة هيكلة "هيئة المفاوضات العليا" وتشكيل "هيئة التفاوض السورية"[23].

في المرحلة الثالثة لم يعد مستقبل بشار الأسد مطروحاً على الطاولة، بل ظهرت بعض التسريبات التي تشير إلى إمكانية بقائه في السلطة مقابل إخراجه إيران من سوريا[24]، ولم تعد تصريحات المسؤولين الغربيين تتطرق إلى هذه القضية، فضلاً عن الوثائق التي صدرت عن بعض الدول، بما فيها وثائق "المجموعة المصغرة حول سوريا"[25]، وعن بيانات مجموعة أستانا[26].

هنالك مسايرة دولية شبه كاملة للطرح الروسي بعدم المطالبة برحيل رأس النظام، لاسيما في بداية المرحلة الانتقالية، مع وجود مطالبات أمريكية بتنحيه في نهاية المرحلة الانتقالية. فهذا التصور هو السائد حالياً[27] ووفق المعطيات الحالية، ولكن ليس هنالك ما يمنع من تغير هذه المواقف؛ إنْ سلباً بالتغاضي عن بقاء الأسد، وإنْ إيجاباً بإعادة المطالبة بتنحيه في بداية المرحلة الانتقالية في المستقبل.

خلاصة القسم الأول[28]:

لقد كانت مسايرة الطروحات الروسية أمريكية بالدرجة الأولى؛ فقد شكلت الأفكار أعلاه "اللجنة الدستورية، تراجع فكرة هيئة الحكم الانتقالية، إغفال مستقبل بشار الأسد" تقاطعاً بين المصالح الروسية والأمريكية، متمثلة في النقاط التالية:

ينظر: آنا بورشفسكايا، هل النموذج الشيشاني هو مخطط بوتين لسوريا؟ معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 17-1-2019، الرابط: https://bit.ly/3azmQGW.

22 ينظر على سبيل المثال: دول إقليمية تراجعت عن "شرط" تنحي الأسد مع انطلاق المرحلة الانتقالية، أورينت نت، 2-6-2016، الرابط: https://bit.ly/2LuEp0S، والجبير للهيئة العليا...الأسد باقٍ في المرحلة الانتقالية وعليكم الخروج برؤية جديدة وإلا..!، قناة الجسر، 5-8-2017، الرابط: https://bit.ly/2Wyp71y، والاتحاد الأوروبي: لا مكان للأسد مع ختام المرحلة الانتقالية، عربي 21، 3-4-2017، الرابط: https://bit.ly/2y4jtuD.

23 ينظر: الهيئة العليا للمفاوضات بين الثبات على مبادئ الثورة و(الواقعية السياسية)، مجلة نور الشام، العدد التاسع والأربعون، يناير/كانون الثاني 2018، الرابط: https://bit.ly/3fPE0Uy.

24 منير الربيع، خطّة السعودية لبقاء الأسد: رهان جديد، المدن، 1-4-2018، الرابط: https://bit.ly/3fPNRtl.

25 خلت "وثيقة فيينا" واللا ورقة اللتان صدرتا عن المجموعة المصغرة حول سوريا من أية إشارة إلى مصير رأس النظام.

26 إذا كان موقف روسيا وإيران معروفاً برفضه أي حديث عن مستقبل الأسد فإن التغيرات طرأت على الدولة الثالثة ضمن مجموعة أستانا (تركيا)، والتي صرح وزير خارجيتها جاويش أوغلو أنه: " قد تعمل تركيا مع "الأسد" ولكن بشرط "فوزه بانتخابات ديمقراطية نزيهة"، ما فسره البعض بأنه تراجع عن الموقف التقليدي للحكومة التركية الرافض لبقاء الأسد، وإمكانية قبول الأسد خلال المرحلة الانتقالية.

ينظر: جاويش أوغلو: قد نعمل مع "الأسد" ولكن بشرط "فوزه بانتخابات ديمقراطية نزيهة"، شبكة شام، 16-12-2018، الرابط: https://bit.ly/361lRPa.

27 المبعوث الأميركي: لا دعم دولياً لسوريا طالما الأسد في السلطة، الجزيرة نت، 12-5-2020، الرابط: https://bit.ly/2WBYLMd.

28 خصصنا خلاصة للقسم الأول بخلاف القسمين الآخرين منعاً لتكرار ما سنورده في هذه الخلاصة في كل فقرة من الفقرات الثلاث المدرجة ضمن القسم الأول؛ نظراً لأن المصالح التي تحققها كل مفردة من مفردات الحل السياسي المذكورة فيها تكاد تكون واحدة، خصوصاً وأن السبب فيها واحد وهو: الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا.

- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية اختبار قدرة روسيا على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتحجيم نفوذ إيران في المنطقة، والضغط على نظام الأسد من أجل تمرير تسويات سياسية[29]، وبالتالي حققت المسايرة الأمريكية للطروحات الروسية مصلحة مشتركة للطرفين؛ فبالنسبة إلى الروس أصبح لهم دور معترف به دولياً في ترتيب مسار الحل السياسي السوري[30]، وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أعفاها من التدخل المباشر في الملف السوري سواء في الضغط على النظام أو حليفته إيران، وهو ما كانت تتجنبه بصورة واضحة منذ انطلاق الثورة السورية[31].
- تركز السياسة الأمريكية في سوريا على إطالة أمد الصراع في سورية، وإدارته بشكل لا يسمح بخروجه عن السيطرة، ولعل هذه النقطة تقاطعت مع التوجه الروسي نحو العمل على اللجنة الدستورية والانتخابات؛ فهذه الأفكار تتطلب وقتاً طويلاً لإنجازها، وفي الوقت ذاته تعفي أمريكا -ولو جزئياً- من التبعات الأخلاقية التي يمكن أن تترتب على تجاهلها للجرائم الواقعة في سوريا، بحجة أن المسار السياسي موجود، ويتم العمل عليه.

كذلك حققت مسايرة الرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا تقاطعاً مع المصالح الأوربية من جهة تقديم تنازلات حقيقية في مسار الحل السياسي لروسيا مقابل فترات الهدوء الميدانية النسبية، وبالتالي تجنب موجات جديدة من اللاجئين يمكن أن تصل إلى أوروبا، خصوصاً في الفترة التي تلت إطلاق مسار أستانا، حيث كانت أوروبا ما تزال تعاني من موجة لجوء 2015.

كذلك تقاطعت المصالح الإسرائيلية مع المصالح الروسية في النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، لاسيما فيما يتعلق بإغفال مستقبل بشار الأسد، إذ إن بقاء الأخير على رأس السلطة هو مصلحة إسرائيلية؛ لأن ذلك يعني عدم استقرار سوريا، وبقاءها تحت سلطة مركزية ضعيفة، ولعل ذلك هو الخيار المفضل لدى "إسرائيل".

أما بالنسبة إلى تركيا فقد كانت مسايرتها للرؤية الروسية نتيجة تركيزها على ملف PYD ومشروعها الانفصالي شمال سوريا، وتلافي التصعيد الميداني قدر المستطاع بما لا يهددها بموجة لاجئين جديدة[32].

---

29 مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

30 استغلت روسيا الصراع في سوريا لتعيد تموضعها في منطقة الشرق الأوسط، وتثبت نفسها كلاعب أساسي مؤثر ينازع الولايات المتحدة على الدور والنفوذ في المنطقة، ويقيم القواعد العسكرية، ويستعرض أسلحته وطائراته، ويتحكم بتوازنات القوى الإقليمية.

"منذ عام 2000 سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كـ "قوة عظمى" مُجسداً سياستها ضد الولايات المتحدة في شكل لعبة محصلتها صفر، من أجل وضع روسيا كثقل موازن للغرب في الشرق الأوسط. وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية رئيسية في حسابات بوتين. فموقع سوريا -- المطل على البحر الأبيض المتوسط و"إسرائيل" ولبنان وتركيا والأردن والعراق -- يجعلها ذات أهمية كبرى من أن يُسمح بخسارتها". ينظر: آنا بورشفسكايا، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن، 24-1-2013، الرابط: https://bit.ly/2KKGC80.

31 تأثر التوجه الأمريكي للحل في سوريا بالرؤية العامة للإدارة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والتي لخصها البعض بإعادة التموضع أو الانسحاب الجزئي من الشرق الأوسط، والتوجه شرقاً خصوصاً مع "سياسة ضغط النفقات" التي تبنتها إدارة أوباما وتكرست بشكل أوضح في عهد إدارة ترامب، الذي اتخذ عدة إجراءات بخصوص سحب القوات الأمريكية جزئياً من سوريا وإعادة تموضعها في سبيل تحقيق هذه السياسة.

ينظر: ديمتري ترينين، المصالح الروسية في سورية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 11-6-2014، الرابط: https://bit.ly/2VOrpsW.

32 نتيجة التغيرات الكبيرة التي طرأت على الملف السوري تغيرت خارطة المصالح التركية بشكل دراماتيكي؛ فبعد أن كانت تركيا تطالب بإسقاط نظام الأسد، وتدعم قوى الثورة والمعارضة لتحقيق ذلك عادت إلى اتباع سياسة دفاعية تتمثل في: منع نشوء كيان انفصالي مستقل في الشمال السوري، وحماية أمنها القومي من أي تهديدات محتملة، وخاصة من التنظيمات الإرهابية التي يمكن أن تستهدف أراضيها في العمق، وتخفيف المأساة الإنسانية في المناطق الحدودية، والحيلولة دون تجدد موجات اللجوء

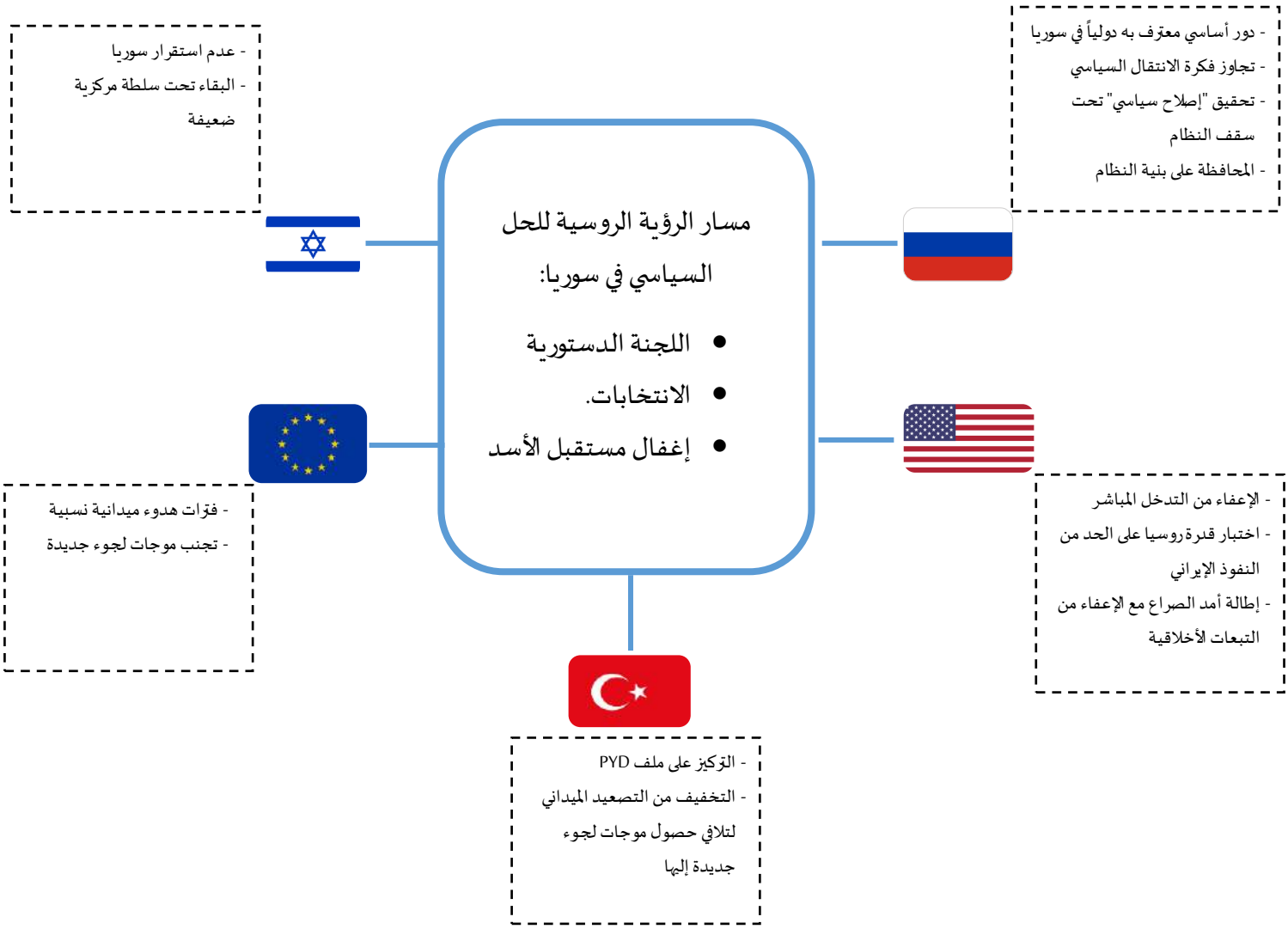

شكل توضيحي رقم 1 يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول الفاعلة من مسايرتها للرؤية الروسية للحل السياسي في سوريا

عبر أراضيها، والعمل على نزع فتيل الأزمة عبر حل سياسي يضمن إما عدم وجود حكم معادٍ لتركيا، أو يعترف بسلطة الأمر الواقع وبالنفوذ التركي شمال سوريا (التجزئة داخل الحدود). ينظر: د. سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار/مارس 2016، الرابط: https://bit.ly/2SpgDag.

ثانياً: العدالة الانتقالية و"المحافظة على أجهزة الدولة": أدوات لإحداث "التوازن"

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول "المجموعة المصغرة حول سوريا" قد سايرت روسيا في قضية تقديم اللجنة الدستورية والانتخابات، وفي التراجع عن مدخل "هيئة الحكم الانتقالية" للانتقال السياسي وإغفال الحديث عن مصير الأسد؛ فإنها بقيت متمسكة -كما تظهره تصريحاتها- ببعض الأفكار ضمن مسار الحل السياسي للقضية السورية، وهي قضية العدالة الانتقالية، و"إصلاح" أو "إعادة هيكلة" الأجهزة الأمنية والعسكرية، بما يحقق بعضاً من مصالحها في سوريا[33].

يتمحور التركيز الأمريكي -بحسب بعض الخبراء[34]- حول قضية الأمن القومي والدولي، وبالتالي لن تقبل الولايات المتحدة بتمرير أي حل سياسي شكلي لا يضمن الاستقرار الملائم لمصالحها بالمنطقة وإزالة أي خطر بتحول المنطقة إلى منبع للإرهاب، لاسيما وأن التصور الروسي الحالي للحل السياسي لن ينزع فتيل الأزمة التي تفهم أمريكا أبعادها السياسية.

كما لم يحُلْ تركيز السياسة الأمريكية في سوريا على قضايا محاربة الإرهاب، وعلى تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا عبر مزيج من الأدوات العسكرية والاقتصادية دون المطالبة المعلنة بتحقيق انتقال سياسي وفق قرار مجلس الأمن 2254[35]، عبر أدوات سياسية (الوقوف في محاولات تعويم النظام دولياً)، واقتصادية (العقوبات الاقتصادية وآخرها قانون قيصر[36]، وربط تدفق أموال إعادة الإعمار بحدوث هذا الانتقال السياسي)، وقانونية (دعم جهود المنظمات الحقوقية والدولية في التركيز على جرائم النظام بما يساهم في تقويض شرعيته)[37].

2-1- العدالة الانتقالية: أداة للدفع نحو انتقال سياسي حقيقي

صرح بيان جنيف1 بضرورة القيام بإجراءات العدالة الانتقالية؛ فقد جاء فيه: "10-د: الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات

---

33 مسايرة الدول الغربية لروسيا كان في تقديم ملفي اللجنة الدستورية والانتخابات، من دون أن يتطرق الأمر إلى المضمون والالتزام بالتنفيذ، حيث إن هذه الدول، وإن كانت قد وافقت الروس في هذه الرؤية فإنها ما تزال متمسكة بأن يكون هنالك تطبيق فعال وحقيقي، بما يؤدي إلى حدوث تغيير فعلي في تركيبة السلطة في دمشق.

34 مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

35 قد يكون لهذا الموقف الأمريكي دوافع متعددة، منها: عدم ترك الكعكة السورية بالكامل لروسيا، أو التمسك بالورقة السورية للمساومة عليها مع الطرف الروسي في ملفات أخرى، أو الضغط على الموقف الإيراني لتحصيل تنازلات في الملف النووي...إلخ.

وهنا نود الإشارة إلى أن الورقة غالباً ما سعت إلى تحليل المواقف وربطها بالسلوك والمصالح، من دون التعمق في الدوافع؛ لأن الأمر يتطلب تخصيص دراسة أوسع ومتخصصة لكل مفردة من مفردات الحل السياسي، نظراً لتشعب المواقف الدولية المؤثرة في القضية السورية وتعددها.

36 ينظر: التقرير الموضوعي للندوة الحوارية: "قانون قيصر: الأسباب والتوقعات والمآلات"، مركز الحوار السوري الرابط: https://sydialogue.org/ar/144

37 جاء في التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا: "ينبغي حرمان نظام الأسد ومؤيديه من جميع سبل التطبيع، وذلك من خلال فرض العزلة الدبلوماسية وفرض بنية عقوبات صارمة. ومن بين الخطوات الأخرى ينبغي على الولايات المتحدة مواصلة الضغط على حلفائها وشركائها للامتناع عن إعادة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد، وحجب مساعدات إعادة الإعمار وفرض العقوبات بصرامة، والسعي إلى توسيع نطاقها. بالإضافة إلى ذلك ينبغي على المجتمع الدولي البدء في تمهيد الطريق الآن لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، دون فرض الخضوع للمساءلة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية".

التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سورية والتي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، سبتمبر/أيلول 2019، ترجمة مركز إدراك، ص19، الرابط: http://bit.ly/2F8tEOs.

من أجل المصالحة الوطنية والعفو"[38]. وتراجع هذا التصريح بخصوص العدالة الانتقالية في الوثائق الدولية اللاحقة، وتحديداً في بياني فيينا 1-2، وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015؛ والتي خلت من أية إشارة إلى هذا الموضوع[39].

كان الموقف الروسي والصيني من هذه القضية ثابتاً، وهو الوقوف في وجه أية محاولة لتجريم نظام الأسد وتثبيت مسؤوليته عن جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا[40]، على عكس الدول الغربية التي طالما طالبت بضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في سوريا. وظهر هذا الأمر في مشاريع القرارات التي قدمتها الدول الغربية إلى مجلس الأمن[41]، والتي تطالب بالتحقيق في الجرائم المرتكبة في سوريا، ومحاسبة المسؤولين عن ارتكابها[42]، وفي الوثائق التي قدمتها هذه الدول إلى المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا، والتي تتضمن رؤيتها لتطبيق الحل السياسي في سوريا، حيث صرحت بضرورة ملاحقة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ومعاقبتهم[43].

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمثل هذا الملف إحدى الأوراق التي تستخدمها الإدارة الأمريكية للضغط على روسيا ونظام الأسد للمضي في الحل السياسي. وبالتالي ركزت غالبية التوصيات التي كانت ترفع إلى هذه الإدارة بخصوص التعامل مع القضية السورية على ضرورة محاسبة نظام الأسد عن الجرائم التي ارتكبها بحق الشعب السوري، عبر العمل على توثيقها، وإن بدت إمكانية محاسبته عليها حالياً مستبعدة[44].

يمثل ملف العدالة الانتقالية على المستوى الاستراتيجي نقطة خلاف بين الدول الغربية، والتي ترى تماشياً مع ثقافتها، ودعمها للقيم الإنسانية فيما تعلنه، وخشيتها من تكريس منظومة الإجرام والقتل على المستوى العالمي؛ ضرورة محاسبة نظام الأسد على جرائمه بحق الشعب السوري، حتى لا يتكرر هذا النموذج، وحتى يكون ذلك دافعاً للاجئين

38 ينظر: الملحق الثاني من قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013، الرابط: https://bit.ly/3cAW42U.

39 ينظر: الإصدار الأول من هذه السلسلة بعنوان: تطورات الحل السياسي في سوريا، مصدر سابق، ص6-10.

40 استخدمت الدولتان حق النقض "الفيتو" ضد أكثر من مشروع قرار يحمّل نظام الأسد المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في سوريا.
ينظر على سبيل المثال: روسيا والصين تستخدمان "الفيتو" في مجلس الأمن ضد مشروع قرار يدين سوريا، BBC، 5-2-2012، الرابط: https://bbc.in/363E7Yi، وروسيا والصين تستخدمان حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات جديدة على دمشق، روسيا اليوم، 28-2-2017، الرابط: https://bit.ly/2WTn9Ys.

41 لابد من الإشارة إلى مشاركة بعض الدول العربية في هذا التوجه، وهو ما ظهر واضحاً في موقف "دول المجموعة المصغرة حول سوريا".

42 قدمت الدول الغربية أو شاركت في تقديم جميع مشاريع القرارات التي قدمت إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص تحديد جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا والمسؤولين عنها.

43 جاء في اللا ورقة التي قدمتها "المجموعة المصغرة حول سوريا" المؤرخة في 13-9-2018: "تلاحق وتعاقب معاً مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، أو تتعاون مع المجتمع الدولي في القيام بذلك"
ينظر: دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مصدر سابق.

44 جاء في التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا والتي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، ما يلي: يشكل استهداف نظام الأسد للمدنيين وللبنية التحتية المدنية جرائم حرب ويتطلب الخضوع للمساءلة، بالإضافة إلى تعزيز الجهود لحماية المدنيين. استهداف نظام الأسد وأنصاره، بمن فيهم روسيا، المدنيين والبنية التحتية المدنية على نحو منهجي. حيال هذا الشأن أدانت لجنة تابعة للأمم المتحدة النظام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، إذ تعرض السوريون للاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام على يديه. وعلى الرغم من أن احتمالات الخضوع للمساءلة في المستقبل القريب تظل محدودة، إلا أن الجهود المبذولة لتوثيق فظائع النظام جارية. ينبغي على المجتمع الدولي البدء في تمهيد الطريق الآن لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب في سوريا، دون فرض الخضوع للمساءلة كشرط مسبق للتوصل إلى تسوية سياسية ". مصدر سابق، ص19.

السوريين للعودة إلى أراضيهم[45]. على عكس روسيا والصين اللتَين تعتقدان أن تعزيز مفهوم الحقوق والحريات الفردية في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية سيعطي الذريعة لزيادة التدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدول[46].

على المستوى التكتيكي يخضع ملف العدالة الانتقالية للقاعدة الأساسية التي تحكم غالبية مفردات الحل السياسي؛ إذ إن كل طرف يريد التمسك به أو الوقوف في وجهه لتحصيل مكاسب في فرض رؤيته للحل، فمن جهة الدول الغربية ومعها بعض الدول العربية ما زالت تتمسك به -ولو نظرياً- للضغط على الروس والنظام للمضي في مسار الحل السياسي، خصوصاً فيما يتعلق بعمل اللجنة الدستورية والانتخاب وإبعاد بشار الأسد، ولعل تفعيل قانون قيصر، ونشر تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية الأخير[47] يأتي في هذا السياق. ومن جهة روسيا فهي تقف في وجهه من أجل فرض رؤيتها للحل وتحصيل تنازلات من الطرف المقابل، وفي الوقت ذاته تهدد النظام بتفعيله وعدم معارضته لدفعه نحو تقديم بعض التنازلات.

45 أكدت مجموعات من اللاجئين السوريين، خصوصاً من النساء في لبنان والأردن أن العدالة الانتقالية شرط أساسي لعودتهم إلى سوريا، فقد أعربت معظم الإناث في مجموعات المشاركين عن الحاجة إلى آلية عدالة انتقالية تشمل تحديداً إطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الملكية لأصحابها، وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، ينظر: مهى يحي وزملائها، أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018، ص42.

46 تميل السياسة الروسية إلى تكريس واقع عدم جواز استخدام القوة ضد الأنظمة الدكتاتورية مهما تمادت تلك الأنظمة في انتهاك حقوق الإنسان، والاحتفاظ بقواعد القانون الدولي الحالية التي تعلي من مبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و"سيادة الدولة"، وبالتالي عدم الإصغاء للأصوات التي تتعالى في الغرب تحديداً، لضرورة التركيز على مفهوم "حماية حقوق الإنسان"، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة التدخل -ضمن ظروف وسياقات محددة- لحماية هذه الحقوق في حال تعرضها لانتهاكات جسيمة.

يقول سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي: "في إطار الحرب الإعلامية الكبرى الموجهة ضد روسيا يتم اتهامنا بكل "الخطايا" بما في ذلك محاولات شق صفوف الاتحاد الأوروبي، أو على سبيل المثال إضعاف ما يسمى "التضامن الأوروأطلسي". هذا لا يطابق الواقع، نحن لا نفكر بتلك الطريقة. ولا يدخل ضمن قواعدنا أن نلوي ذراع الشركاء، وأن نضعهم أمام خيار: "إما معنا أو ضدنا"، ناهيك عن محاولات التدخل في شؤونهم الداخلية. هنا بالمناسبة، يكمن الفارق المبدئي والجوهري عن واشنطن وعدد من العواصم التي تكاد هذه الممارسات بالنسبة إليها تدخل في إطار الحال الطبيعية لتصرفاتها".

مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع صحيفة "الشرق الأوسط"، 3 تشرين الأول / أكتوبر 2019، الرابط: http://ar.mid.ru/1794.

كما توفر الكلمة التي ألقاها بوتين في الجمعية العامة يوم 28 سبتمبر/أيلول 2015 نافذة على وجهة النظر الروسية المذكورة أعلاه. ففي كلمته وجّه بوتين نقدًا حادًّا ولاذعًا للولايات المتحدة، والقوى الغربية بصورة عامة، لإصرارها على نشر نموذجها الديمقراطي عبر العالم، وما تسبب به هذا التوجه الغربي من عدم استقرار وتصاعد للإرهاب، مشيرًا بصورة خاصة إلى العراق وليبيا، ومستبطنًا بلا شك أوكرانيا. ولم يتردد بوتين في تشبيه هذا التوجه بالسياسات الأيديولوجية العقيمة التي اتبعها الاتحاد السوفيتي. فبوتين يؤمن كما ظهر واضحًا في روسيا ذاتها منذ تولّي قيادتها إيمانًا مطلقًا بأن الاستقرار والأمن يرتبطان بقوة الدولة وبقائها، وأن الإطاحة بالدولة، مهما كانت النوايا خيّرة، لن تؤدي إلا إلى فقدان الاستقرار والفوضى وسفك الدماء.

ينظر: الحرب الروسية في سوريا: الأسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 12-10-2015، الرابط: https://bit.ly/35hSKGS.

47 تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يحمّل الحكومة السورية مسؤولية 3 هجمات عام 2017، سي إن إن بالعربية، 8-4-2020، الرابط: https://cnn.it/2T5QLR5.

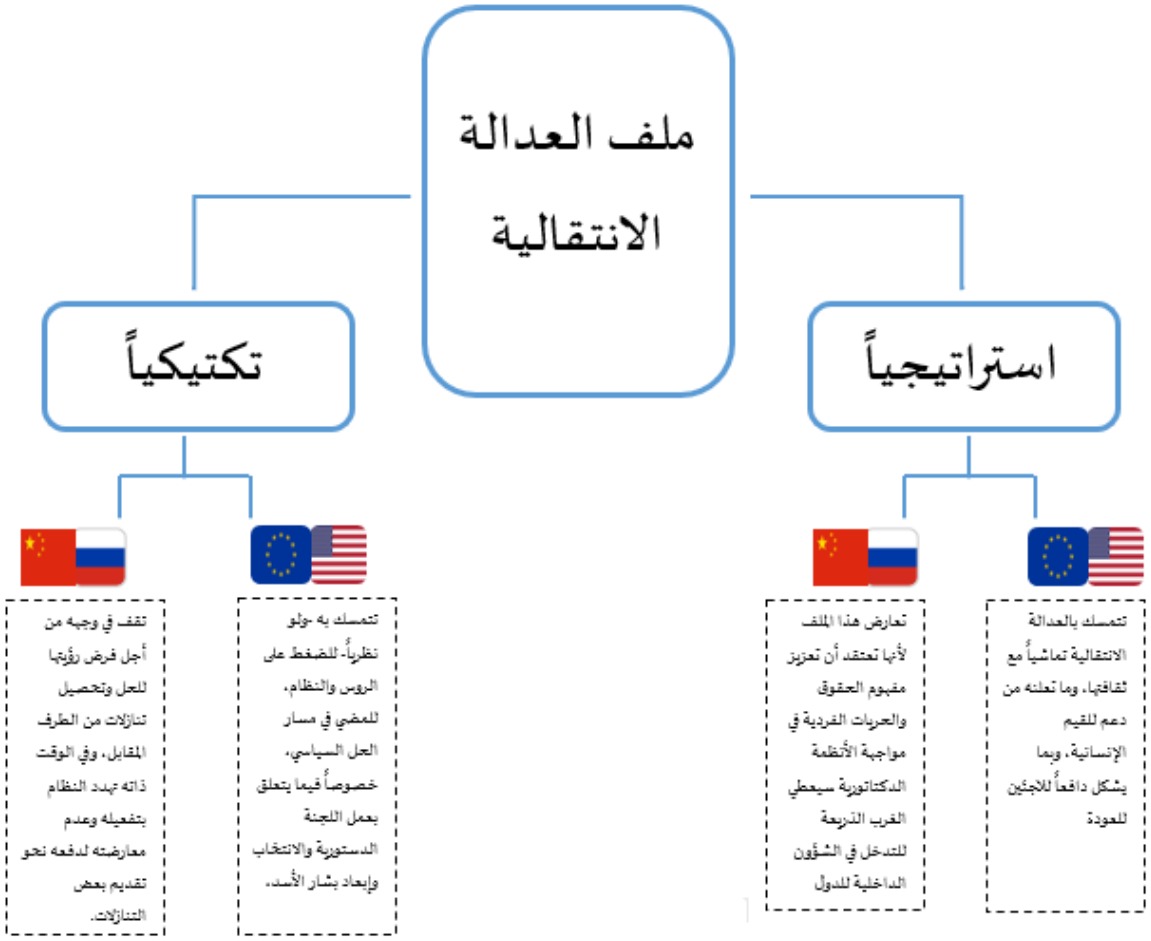

شكل توضيحي رقم 2 يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة العدالة الانتقالية

2-2- "إصلاح" الأجهزة الأمنية والجيش: أبعاد فكرة "المحافظة على مؤسسات الدولة"

يرتبط الحديث عن إعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية بموضوع ذي صلة وهو: "المحافظة على مؤسسات الدولة"؛ فعندما يشار إلى المبدأ الثاني تثار القضية الأولى، والتساؤل التالي: هل تقتضي المحافظة على مؤسسات الدولة المحافظة على المؤسسات العسكرية "الجيش والأمن"، التي هي أقرب لمؤسسات النظام منه إلى مؤسسات دولة، والتي أجرمت بحق الشعب السوري؟ وهل يمنع ذلك من طرح إعادة هيكلتها وفق معايير احترافية تقنية بعيداً عن الطابع الطائفي الذي اتسمت به في عهد الأسد الأب ووريثه؟

أُثير هذا الأمر في بيان جنيف1، الذي أكد استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات، بما في ذلك قوات الجيش ودوائر الأمن، مع ضرورة أن تتماشى هذه المؤسسات مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية، إضافة إلى نزع سلاح المجموعات المسلحة.

كما أكد بيان فيينا1 على فكرة المحافظة على مؤسسات الدولة في البند الأول، الذي جاء فيه: "مؤسسات الدولة ستظل قائمة"، في حين لم يتم التطرق إلى هذه القضية في بيان فيينا2 أو في قرار مجلس الأمن 2254 بشكل مباشر.

مما قد يُفسر بأنه تراجع من هذه الوثائق عما أثبته بيان جنيف1 فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات الأمنية والعسكرية، لحساب التأكيد على مبدأ "المحافظة على هذه المؤسسات".

إذا كانت وجهة النظر الروسية تؤكد أن موقفها ثابت في هذا الخصوص، وهو المحافظة على "مؤسسات الدولة السورية" بغضّ النظر عن الأشخاص[48]، ومن دون إجراء أية عملية إصلاحية، بما يجعل هذه المؤسسات خالصة الولاء لموسكو[49]؛ فإن وجهة النظر الأمريكية ليست مختلفة عن وجهة النظر الروسية من حيث الجوهر، فطالما صرحت الأخيرة على لسان مسؤوليها بأنها "لا تريد انهيار الحكومة ومؤسسات الدولة في سوريا"[50]. وإن كان ذلك لا يمنع -بحسب ما جاء في الوثائق التي قدمتها "المجموعة المصغرة حول سوريا"- من إصلاح الأجهزة الأمنية[51] ومحاسبتها[52]؛ بمعنى آخر: تتفق الرؤية الأمريكية والغربية عموماً مع الرؤية الروسية في مبدأ "المحافظة على مؤسسات الدولة"، وتختلف معها في قضية "إصلاح الأجهزة الأمنية" التي ما زالت مطلباً غربياً.

وتقترب الرؤية التركية تجاه هذا الموضوع من ذلك؛ إلا أنها يمكن أن تكون أكثر تمسكاً بقضية "إصلاح الأجهزة الأمنية" عبر فكرة "إعادة الهيكلة"، وبما يسمح لها بإدخال "المؤسسات" التي تدعمها في مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية المستقبلية[53]، بدلاً من فكرة "الإصلاح الشكلي"[54] التي قد تكتفي بها الدول الغربية[55].

---

48 ينظر: محمود عثمان، إرهاصات سيناريوهات روسية لمرحلة جديدة بسوريا، الأناضول، 13-5-2020، الرابط: https://bit.ly/363OfjB، وخطة روسية لسوريا: تنحية الاسد وحكومة انتقالية، المدن، 29-4-2020، الرابط: https://bit.ly/3625vG2.

49 تشير سياسة روسيا في سورية إلى أنها حريصة على إجهاض أي تحول ديمقراطي مستقبلي والإبقاء على شكل الحكم القائم على القبضة الأمنية، مع إحداث ترقيعات تجميلية يمكن من خلالها الضغط على المجتمع الدولي لإعادة قبول الأسد دولياً وفك العزلة القائمة عليه.

آنا بورشفسكايا، هل النموذج الشيشاني هو مخطط بوتين لسوريا؟ مصدر سابق.

50 ينظر على سبيل المثال: مدير "CIA": واشنطن وموسكو لا تريدان انهيار مؤسسات الدولة بسوريا، روسيا اليوم، 13-3-2015، الرابط: https://bit.ly/3fVadK7.

كما جاء في **التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا والتي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس، ما يلي: "يستوجب اعتراف سكان سوريا بشرعية الحكومة السورية وامتلاكها للإرادة والقدرة على وضع حد لاعتماد سوريا على القوات الأجنبية".** مصدر سابق، ص20.

51 بحسب الأمم المتحدة، يشير مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" إلى ضمان أن يعيش الأشخاص بشكل أكثر أمانًا من خلال مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمُساءلة، وتعمل تحت سيطرة مدنية في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان.

يركز التعريف السابق على الهدف النهائي لعملية الإصلاح بغض النظر عن الوسائل، وبالتالي تتفق الأدبيات المتعلقة بهذا القطاع أن "إصلاح القطاع الأمني" يمكن أن يتحقق بعدة صور، منها: "حل وإعادة تشكيل" و"إعادة هيكلة"، وقد يقتصر فقط على "التغيير الشكلي".

ينظر: إصلاح القطاع الأمني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، https://bit.ly/2Uv1vJu، ومعن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورة التغيير البنيوي والوظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تموز/يوليو 2016، الرابط: https://bit.ly/3hiEGCT.

52 أبرز نقاط "ورقة فيينا" بشأن سوريا، مصدر سابق.

53 جاء في تصريح لرئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان: "الجيش السوري الحر ليس تنظيماً إرهابياً، فهو جيش يدافع عن وطنه، وعبارة عن أنموذج وطني يضم عناصر من كافة المعتقدات والأعراق"، وغالباً ما تركز تصريحات المسؤولين الأتراك حول هذه الفكرة، بما يعطي توجهاً بأن تركيا تنظر إلى هذه المكونات و"المؤسسات" كجزء من الجيش المستقبلي لسوريا.

ينظر: أردوغان: سنواصل دعم السوريين حتى ينالوا حريتهم و "الجيش الحر" ليس إرهابياً، نداء سوريا، 30-1-2018، الرابط: https://bit.ly/3f4FIAe.

54 يسمح مفهوم "إعادة الهيكلية" بإدخال تغييرات جذرية على المستويين الهيكلي والوظيفي، على عكس مفهوم "الإصلاح الشكلي" الذي يكتفي بإجراءات ترقيعية، لن تغير في المستويين المشار إليهما آنفاً.

55 قد تميل الدول الغربية للقبول بـ "تغييرات شكلية" نظراً لضعف التأثير الغربي بعد التدخل العسكري الروسي، وسكوت الغرب عن أعمال القمع التي مارستها هذه الأجهزة قبل الثورة، فضلاً عن تعاونها معها في ملفات أمنية متعددة، أهمها: "مكافحة الإرهاب".

وبخلاف مواقف غالبية الدول الفاعلة في القضية السورية تقف إيران في الجهة المقابلة؛ فهي هدفت من تدخلها العسكري في سوريا لعدة أهداف، لعل من أهمها إنشاء كيانات عسكرية موازية في سوريا[56] تدين بالولاء المطلق لإيران "نموذج حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق"[57].

يبدو أن هناك تقاطعاً بين مختلف الدول الفاعلة -باستثناء إيران- في:

- ضرورة المحافظة على بنية "مؤسسات الدولة" في سوريا.
- إغفال مفهوم "إصلاح القطاع الأمني" من خلال سيناريو "الحل وإعادة التشكيل"، الذي أصبح -على ما يبدو- من الماضي عبر استقراء المواقف الدولية بعد التدخل العسكري الروسي المباشر، والخشية من حصول فراغ أمني قد تستفيد منه المشاريع العابرة للحدود في زعزعة الأمني الإقليمي، لاسيما في منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط[58]، إضافة إلى فشل قوى الثورة والمعارضة في بناء مؤسسات احترافية قادرة على صياغة رؤى أمنية وعسكرية قادرة على الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي.

إلا أن ثمّة سيناريوهات قد تتقاطع فيها مصالح الدول الفاعلة تجاه هذه القضية؛ فمثلاً قد تتقاطع المصالح الروسية والأوروبية في فكرة "الإصلاح الشكلي" لهذه الأجهزة، بما يضمن للطرف الروسي بقاء نفوذه القوي داخلها، ويحافظ على وجود مؤسسات مركزية قوية (الفكرة التي تتناسب مع الشكل الروسي في الحكم)، وفي الوقت ذاته يُظهر موسكو بمظهر الطرف الوسيط الذي يتجاوب مع الجهود الدولية لإيجاد حل في سوريا، وبالمقابل يحفظ ذلك للدول الأوروبية وجود "مؤسسات أمنية" تعرفها وتعاملت معها مسبقاً في "قضايا الإرهاب" من جهة[59]، وتغيير ظاهري

56 هذا لا ينفي سعي إيران لاختراق مؤسسات النظام العسكرية بقدر الإشارة إلى النموذج الأساسي والمثالي الذي تسعى له إيران، والذي يتوافق مع مصالحها ومع مشروعها التوسعي في المنطقة، والذي يتلاءم مع البنية "الميليشياوية" التي بنتها في المنطقة من حزب الله اللبناني إلى الحشد الشعبي في العراق إلى ميليشيا الحوثي في اليمن.

57 لما تمثله سوريا من أهمية استراتيجية للمشروع الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط، تعددت المصالح الإيرانية في سوريا على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. فعلى الصعيد السياسي؛ تمثلت المصالح السياسية لإيران من التدخل في سوريا في الحفاظ على ما أسمته "محور المقاومة" "الهلال الشيعي" الذي يضم إيران والعراق وسوريا وحزب الله في لبنان، وبالتالي المحافظة على النفوذ الإيراني في لبنان عبر استمرار وجود ميليشيات حزب الله وهيمنتها في لبنان.

ومع ضعف مكانة الأسد في سوريا وكثرة الفواعل على الأراضي السورية، والوجود التركي الأمريكي الروسي على الأراضي السورية تخطت إيران هدف الحفاظ على بشار الأسد ونظامه كحليف له إلى مد نفوذها داخل الأراضي السورية وتأسيس قواعد عسكرية دائمة لها على الأراضي السورية، تحفظ لها وجوداً طويل الأمد في إحدى واجهات البحر الأبيض المتوسط. ومن جهة أخرى تسعى إيران عبر تدخلها في سوريا لإثبات نفسها كقوة إقليمية إلى جانب تركيا والسعودية و"إسرائيل".

كما استغلت الأوضاع الاقتصادية المنهارة في سوريا لتعزيز نفوذها الاقتصادي هناك في مجالات الإعمار والطاقة بالذات، إلى جانب تقديم قروض إلى الحكومة السورية سعيًا منها للاستئثار بأكبر نفوذ اقتصادي ممكن لإيران في سوريا مثلما هو الحال في العراق.

إضافة إلى المصالح السياسية والاقتصادية، تسعى إيران لنشر مذهبها الشيعي في أي منطقة تمد نفوذها إليها للاحتفاظ بنفوذها هذا لفترة طويلة الأجل، على اعتبار أن النفوذ الديني أكثر استقرارًا من النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي المعرضين لتقلبات المصالح وحسابات السياسات الإقليمية والدولية.

ينظر: أحمد أمين عبد العال، إيران والمستنقع السوري.. المصالح والمستقبل، نون بوست، 27-6-2018، الرابط: https://bit.ly/2Yqc1EO.

58 معن طلاع، الأجهزة الأمنية السورية وضرورة التغيير البنيوي والوظيفي، مصدر سابق.

59 على الرغم من الجرائم الكثيرة التي ارتكبتها أجهزة نظام الأسد الأمنية، والتي وثقتها عشرات المنظمات الحقوقية بما فيها لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا لم تتوقف العلاقات الأمنية بين هذه الأجهزة بعض الأجهزة الأمنية في الدول الأوروبية.

ينظر على سبيل المثال: لوموند تكشف عن زيارة رئيس استخبارات الأسد لإيطاليا سراً، عربي 21، 30-3-2018، الرابط: https://bit.ly/2AVmgqZ.

للمؤسسات والشخصيات التي ارتكبت جرائم بحق الشعب السوري، بما يساهم في إقناع اللاجئين والنازحين بالعودة إلى ديارهم من جهة أخرى[60].

بالمقابل، قد تتقاطع مصالح الدول التي بنت مؤسسات بعيدة عن مؤسسات النظام، كما هو حال تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[61]، بفكرة "إعادة الهيكلة"، لدمج هذه المؤسسات في أجهزة الدولة.

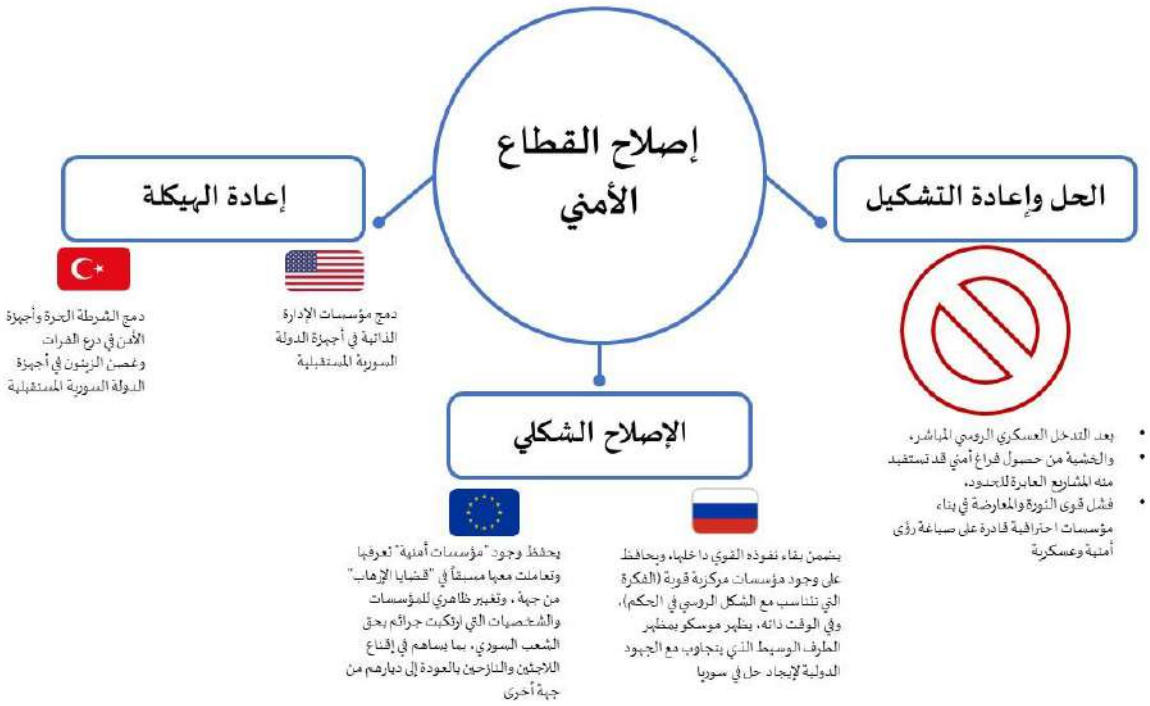

شكل توضيحي رقم 3 يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من فكرة إصلاح القطاع الأمني

60 جاء في تقرير " أصوات مهمّشة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى الوطن"، ما يلي: " قال معظم المشاركين في حلقات النقاش: إن الشرط المسبق للعودة هو السلامة والأمن، تليهما عملية انتقال سياسي مستدامة، وتوفّر سبل العيش، وإمكانية الوصول إلى مناطقهم الأصلية والحصول على الخدمات. ويرى معظم اللاجئين أن هذه الشروط وثيقة الارتباط، وأن إرساء الأمن والسلامة متعذّر من **دون تغيير سياسي أو حكومة مختلفة في سوريا**".

مصدر سابق، ص42.

61 قد يرى البعض أن لإيران كذلك مصلحة في هذا السيناريو، خصوصاً بعد أن أنشأت عشرات الميليشيات العسكرية ودرّبتها، وبالتالي يمكن أن توظف هذه الأداة لدمج هذه الميليشيات في مؤسسات الدولة المستقبلية.

قد يكون هذا الاحتمال وارداً خصوصاً وأن إيران قد تميل لنموذج حزب الله اللبناني الذي وضع يده على مؤسسات الدولة اللبنانية لمصلحتها، فضلاً أن وجود توجه أمريكي-"إسرائيلي" للحد من النفوذ الإيراني في سوريا قد يدفع إيران لذلك؛ نظراً لإمكانية استهداف ميليشياتها بشكل مباشر. ولكن نعتقد أنه مستبعد في الحالة السورية لعدة أسباب، من أهمها: أن إيران تجيد أساساً التعامل مع الكيانات والميلشيات غير الرسمية، كما أنها في سوريا ليست الطرف الوحيد القادر على التأثير، وبالتالي إذا كان هنالك إعادة هيكلة فقد تذهب الأمور ليس في مصلحتها، بل في مصلحة الروس والأمريكيين والأتراك، فضلاً عن أن نجاح هذا النموذج يتطلب أن تمتلك إيران -كما هو وضعها في العراق مثلاً- أغلبية طائفية نسبية تستطيع من خلالها أن يكون لها اليد الطولى على المؤسسات الرسمية، وهو ما لا تمتلكه في سوريا.

ثالثاً: تبدُّل الأولويات: من المدخل السياسي إلى مواجهة المخاطر الأمنية[62]

إذا كان للتدخل الروسي العسكري في سوريا إلى جانب نظام الأسد أثره المباشر في انحياز الرؤى الغربية لصالح الرؤية الروسية للحل السياسي؛ فإن ظهور داعش بالدرجة الأولى، ثم تهديد المصالح الإسرائيلية من قبل الميليشيات الإيرانية في سوريا كان له الأثر المباشر في تبديل أولويات السياسة الأمريكية تجاه الحل السياسي، وهو ما ظهر واضحاً في أن كلّاً من الولايات المتحدة و"إسرائيل" استخدمتا القوة العسكرية لتحقيق أهدافهما في هذين المسارين فقط.

فعقب ظهور تنظيم القاعدة في سوريا ممثلاً بجبهة النصرة في 2012، ثم انفصال داعش عنها في 2013، وإعلان الأخيرة قيام "دولة الخلافة" في منتصف عام2014، وتنفيذ عملياتها الإرهابية داخل سوريا وخارجها، لاسيما قتل الصحفي الأمريكي جيمس فولي[63]، وعملية باريس في أواخر عام2015؛ تحوَّلَ الاهتمام الغربي من إحداث تغيير سياسي في سوريا إلى "محاربة الإرهاب"[64]، وأصبح العنوان الأخير هو المحرك الأساسي للدول الغربية عسكرياً وسياسياً[65]، وعلى أساسه تشكل التحالف الدولي لمحاربة داعش[66]، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية تحول التركيز الأمريكي تدريجياً عقب وصول إدارة ترامب إلى البيت الأبيض[67]، وبعد تعزيز إيران نفوذها داخل سوريا نحو تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، وإخراج الميليشيات التي أضحت تشكّل خطراً على أمن "إسرائيل".

3-1- إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا: الهدف "الإسرائيلي" والتغاضي الروسي

أشار بيان جنيف1 بصورة ضمنية إلى ضرورة "انسحاب المجموعات المسلحة ومعالجة موضوع نزع السلاح"، وهي إشارة ضمنية، إذ كان تركيز كاتبيها على "الميليشيات والفصائل العسكرية المحلية الوطنية" التي تشكلت آنذاك؛

62 سندرس هنا تبدل الأولويات التي كان لها انعكاس مباشر على مفردات الحل السياسي في سوريا فحسب، ولن نتطرق لتبدل أولويات بعض الدول التي أصبح تركيزها على قضايا خارج نطاق الحل السياسي، كما هو حال تركيا ودول الاتحاد الأوروبي (التصدي للمشروع الانفصالي لميليشيات PYD في الحالة التركية، وتحقيق الاستقرار وعدم التعرض لموجات لجوء جديدة في الحالة الأوروبية)، وبالتالي أصبحت الأولوية لهذه القضايا على حساب قضايا الحل السياسي، على عكس قضية إخراج الميليشيات الأجنبية ومكافحة الإرهاب؛ فهي قضايا أساسية في صلب مسار الحل السياسي، ولكن حدث تبدل أولويات بينها وبين قضايا أخرى، لذلك قمنا بالتركيز عليها.

63 داعش يذبح صحفياً أمريكياً، يورو نيوز عربي، 19-8-2014، الرابط: https://bit.ly/3fYqNcr.

64 قد يرى البعض أن تحول المزاج العالمي نحو فكرة مكافحة "الإرهاب" وفَرّ ذريعة للغرب للتخلي عن فكرة الانتقال السياسي بحسب بيان جنيف1، وإحداث تغييرات جدية في بنية النظام خصوصاً الأمنية منه؛ لأن ذلك قد لا يصب في مصلحة الدول الغربية بشكل عام، كما أسلفنا سابقاً.

65 جيل كيبيل وزملاؤه، بعد هجمات باريس: الأصوات الفرنسية تجاه التحدي المتمثل بـ تنظيم «داعش» وسوريا والعراق والإرهاب الإسلامي، معهد واشنطن، 24-11-2015، الرابط: https://bit.ly/3cyZLpG.

66 جاء في صفحة التحالف على الإنترنت: "تَشكل التحالف الدولي ضد داعش في سبتمبر 2014، وتميز منذ اللحظة الأولى بتفرد عضويته ونطاق عمله والتزاماته؛ إذ يلتزم التحالف الدولي مُجتمعاً بدحر تنظيم داعش وإلحاق الهزيمة به". ينظر: التحالف الدولي، الرابط: https://bit.ly/3dR8Z0C.

67 يرى البعض أن التمدد الإيراني ما كان ليحصل في سوريا لولا الضوء الأخضر الأمريكي الذي حصل في إدارة أوباما، حيث إن الأخيرة كانت تريد إنجاز الاتفاق النووي مع إيران بأي ثمن.

ينظر على سبيل المثال: عبد الجبار أبو راس، سياسة أوباما في الشرق الأوسط زادت من نفوذ إيران في المنطقة، الأناضول، 29-11-2016، الرابط: https://bit.ly/3fTBcWu.

سواء لدعم الثورة أو لدعم النظام المجرم، على اعتبار أن الميلشيات الأجنبية لم تكن موجودة في سوريا آنذاك. ولم تتضمن الوثائق الدولية اللاحقة كبياني فيينا 1-2، وقرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 أية إشارة في هذا الصدد.

يركز الموقف الإيراني في دفاعه عن وجود الميليشيات الأجنبية على فكرة أن القوى التي جاءت إلى سورية بطلب من "الحكومة السورية"؛ فإن وجودها شرعياً[68]، وبالتالي ليس من حق أية دولة خارجية التدخل في الشأن السوري، ومطالبة هذه الميليشيات بالانسحاب من سوريا[69].

وبالنظر إلى الموقف الروسي من الوجود الإيراني العسكري في سوريا؛ فحينما كانت روسيا في أوج عملياتها العسكرية في سوريا سابقاً كانت بحاجة إلى هذه الميليشيات، لأنها شكّلت عماد القوات البرية التي اعتمدت عليها لتحقيق التقدم العسكري[70]، أما بعد وصول المعارك إلى نهايتها، خصوصاً بعد اتفاق الهدنة الموقع في موسكو بين روسيا وتركيا، وظهور جدية إسرائيلية بتأييد أمريكي في إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا؛ فقد أصبح هذا الوجود عبئاً على الروس.

وفي المقابل كان الموقف الإسرائيلي الرافض للوجود الإيراني العسكري في سوريا هو الأساس، لاسيما مع استخدامها القوة العسكرية لمحاولة تحجيمه وإخراجه[71].

وقد بنت الولايات المتحدة سياستها في سوريا على عدة أسس، من أهمها: العمل على إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا؛ فالمسؤولون الأمريكيون يؤكدون أن تطبيق القرار 2254 يتطلب عدم السماح بأي وجود لإيران وللميليشيات التابعة لها كحزب الله في سوريا[72].

وفي السياق ذاته تبنت الدول الغربية ومعها بعض الدول العربية الموقف ذاته؛ فأكدت "اللا ورقة" الصادرة عن "مجموعة العمل من أجل سوريا" ضرورة أن يقطع الحكم الجديد في سوريا علاقاته مع النظام الإيراني ووكلائه العسكريين[73].

---

68 ينظر: بشار الأسد: نثق بالحليف الروسي ووجود "حزب الله" في سوريا شرعي، DW، 25-8-2015، الرابط: https://bit.ly/3bDTLL7.

69 نصر الله: إسرائيل تخوض معركة وهمية في سوريا ولن ننسحب، عربي 21، 13-5-2020، الرابط: https://bit.ly/2Tco98X.

70 ظهر هذا الأمر بصورة واضحة في العمليات العسكرية التي قام بها الروس ضد مناطق قوى الثورة؛ كالحملة العسكرية على الغوطة الشرقية ودرعا وحلب وإدلب.

71 تنفذ "إسرائيل" ضربات عسكرية جوية على أهداف عسكرية إيرانية في سوريا، بهدف الحد من وجودها العسكري، ودفعها نحو الانسحاب من سوريا، وهذا ما يصرح به المسؤولون الإسرائيليون.

ينظر على سبيل المثال: وزير الدفاع الإسرائيلي: لن نوقف عملياتنا في سوريا حتى خروج إيران منها، الجزيرة نت، 6-5-2020، الرابط: https://bit.ly/3cElGf4.

72 "جيفري" يكشف عن تكتيكات أمريكية جديدة ستؤثر بمصير نظام أسد، مصدر سابق.

كما جاء في التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا والتي تم إنشاؤها لمراجعة وتقييم أهداف الولايات المتحدة وتقديم توصيات للكونغرس ما يلي: " يستوجب اعتراف سكان سوريا بشرعية الحكومة السورية وامتلاكها للإرادة والقدرة على وضع حد لاعتماد سوريا على القوات الأجنبية، فضلاً عن منع الجماعات الإرهابية من النمو والازدهار على الأراضي السورية... مواصلة التركيز على طرد القوات الإيرانية ووكلائها من سوريا، مع ضرورة معرفة أن هذا الحل سيكون أفضل إذا ما نُفذ على مراحل ".

مصدر سابق، ص18، 20.

73 دراسة لوثيقة إعلان المبادئ الخاصة بالمجموعة المصغرة من أجل سوريا، مصدر سابق.

حالياً: يمثل "إضعاف إيران في سوريا"[74] هدفاً مشتركاً لغالبية الدول المنخرطة في سوريا، بما في ذلك روسيا، ويحقق مصالح متعددة لجميع الأطراف، وفق ما يأتي:

- بالنسبة إلى "إسرائيل"؛ وهي الدولة الأكثر اهتماماً بتحقيق ذلك: سيحقق لها إضعاف وكلاء إيران في المنطقة وخصوصاً حزب الله، وحرمان إيران من الوجود على حدودها الشمالية، وضربة للمشروع الإيراني المنافس في المنطقة.
- بالنسبة إلى الدول الغربية عموماً: فضلاً عن أنه يحقق مصالح "إسرائيل"، فهو يساهم في إضعاف نظام الأسد، وبالتالي دفعه نحو تقديم تنازلات حقيقية للمضي في الحل السياسي.
- بالنسبة إلى تركيا: سيُضعف المشروع الإيراني المنافس لها، ويُبعد خطر هذه الميليشيات عن حدودها الجنوبية، ويساهم في تحقيق التهدئة وإمكانية الانخراط في حل سياسي قد يعيد اللاجئين السوريين عندها إلى بلادهم.
- بالنسبة إلى روسيا: سيخلّصها من شريك في مناطق نفوذها، خصوصاً أن هنالك تضارباً في الرؤية بين الدولتين تجاه مستقبل مؤسسات "الدولة السورية"[75]، وعدم حاجة روسيا لهذه الميليشيات بعد سيطرتها على مساحات واسعة في سوريا[76]. إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا قد تتخلى عن إيران بسهولة، بل قد تتمسك بهذا الوجود ريثما تصل إلى صفقة ما مع الولايات المتحدة الأمريكية[77].

74 لعل الأمر يختلف بالنسبة إلى إخراج إيران من سوريا؛ فهو يمثل نقطة خلافية حالياً بين الولايات المتحدة والغرب من طرف، وروسيا من طرف آخر.

75 ذكرت صحيفة "RBC" الاقتصادية الروسية في إحدى مقالاتها أن المجموعات التي تدعمها إيران تزيد قوتها مع الزمن مستفيدةً من فراغ السلطة، وهذا يعيق هدف روسيا في توحيد جيش النظام السوري تحت قيادة واحدة.

ينظر: سلن تميز آر، روسيا وإسرائيل تتوحدان ضد إيران في سوريا (تقرير)، الأناضول، 2-2-2019، الرابط: https://bit.ly/3dLEpWc.

76 تقرير: روسيا تسحب البساط من تحت إيران في دير الزور، صحيفة حبر، 16-5-2020، الرابط: https://bit.ly/2TbXXez.

77 يرى مصطفى اللباد مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية: "أن روسيا ليست في وارد بيع إيران في سوريا، لأن روسيا بذلك ستصبح وحيدة في سوريا، كما أنها ليس لديها الكثير من الحلفاء في المنطقة، بالإضافة إلى أن تواجد روسيا في سوريا لم يكن ليستقر دون وجود القوات الإيرانية والميليشيات المتحالفة معها. وبالتالي من المستبعد جداً أن "تبيع" روسيا إيران، ولكنها قد تكون في وارد الضغط عليها كي لا تحول إيران سوريا إلى جنوب لبنان آخر، وحتى لا تصبح ساحة مواجهة مع "إسرائيل"، وهو ما لا تريده روسيا ولا تريده تل أبيب، وبالتالي فالأكثر منطقية هو أن ترسم روسيا خطوطاً حمراء أمام إيران تمنع من التصعيد. ومع ذلك وفي حال وصلت روسيا إلى قناعة أن الأمور استقرت في سوريا عسكرياً، واطمأنت للحفاظ على مصالحها؛ فإنها ستزيد الضغوط الروسية على إيران".

ينظر: عماد حسن، إخراج إيران من سوريا .. هدف خفي وراء "الغضبة" الأمريكية؟، DW، 13-4-2018، الرابط: https://bit.ly/2Lxs8sH.

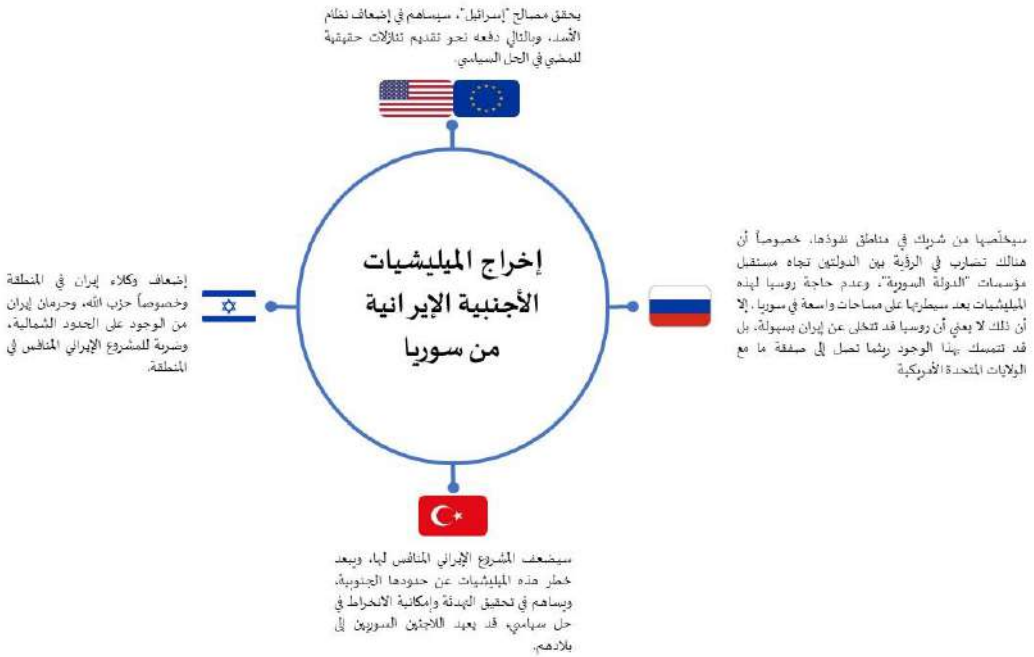

شكل توضيحي رقم 4 يلخص المصالح المتحققة لبعض الدول من إخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا

في المقابل يرى البعض أن أمريكا تسعى إلى ضبط الوجود الإيراني في سورية، وكسر شوكته وليس إلى إخراجه منها كما تحاول إيهام العالم، بل تريد أمريكا أن تظل إيران أداة للسيطرة على المنطقة وتخويفها بشكل يرغم الدول العربية على إقامة علاقات مع "إسرائيل" ولو على حساب القضية الفلسطينية أو السورية، ويسمح لها بإنشاء المزيد من القواعد العسكرية وإبرام المزيد من صفقات الأسلحة الأمريكية[78].

وبناءً على ذلك يمثّل هدف "إضعاف النفوذ العسكري الإيراني في سوريا" نقطة التقاء بين مختلف مصالح الدول الفاعلة في سوريا باستثناء إيران، فيما يبقى هدف "إخراج إيران وميليشياتها من سوريا" محل تجاذب أمريكي-إسرائيلي من جهة وروسي من جهة ثانية، بانتظار حدوث صفقات بين الطرفين للتوافق حوله.

3-2- مكافحة الإرهاب: تو افق في المبدأ واختلاف التفسيروالتطبيق

لم يتطرق بيان جنيف1 إلى قضية مكافحة الإرهاب على اعتبار أنه لم تكن "التنظيمات الإرهابية" قد ظهرت بقوة في سوريا في وقته، ليتم التصريح بضرورة محاربة التنظيمات الإرهابية المصنفة على لوائح الأمم المتحدة، وربطها بمسار الحل السياسي في سوريا لأول مرة في بيان مجلس الأمن بتاريخ 17-8-2015[79]، والذي جاء فيه: "يُدين الأعمال

78 مجموعة مقابلات أجراها فريق المركز مع عدد من الخبراء في منتصف شهر تشرين الأول عام 2019.

79 ظهر بند "مكافحة الإرهاب" والتصدي له كموقف سياسي لدى الدول سابقاً على موقف الأمم المتحدة؛ فالولايات المتحدة الأمريكية كانت المبادرة إلى ذلك، حيث أدرجت جبهة النصرة على لوائح الإرهاب في 5-12-2012. كما أن نظام الأسد ركز على قضية محاربة الإرهاب منذ جولة جنيف2، على الرغم من أن هذا البند لم يكن وارداً ضمن بيان جنيف1.

وبالتالي فحديثنا في المتن ليس عن الموقف السياسي، وإنما عن إدراج بند "محاربة الإرهاب" ضمن مسار الحل السياسي في سوريا وفي وثائقه، إذ إن بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013 لم يتضمنا أية إشارة إلى هذا البند.

الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولجبهة النصرة وجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات المرتبطة بتنظيم القاعدة"[80]، ثم ليتم التركيز عليه في بيانَي فيينا1-2، وكذلك قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015[81].

والتنظيمات الوحيدة الموجودة في سوريا التي يُجمع العالم على اعتبارها "إرهابية"، وبحسب لوائح مجلس الأمن هي: "جبهة النصرة فتح الشام لاحقاً، وهيئة تحرير الشام حالياً"، وتنظيم داعش، والتنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة "تنظيم حراس الدين"[82]. وأما خارج هذا الجزء المشترك فثمة اختلافات جذرية في تحديد "التنظيمات الإرهابية".

لقد مثلت قضية "محاربة الإرهاب" الحجة الأساسية التي تذرعت بها جميع الدول الإقليمية والدولية -والتي لها مصالح في سوريا- للتدخل في سوريا، وكلٌّ يفسر "الإرهاب" من منظوره ورؤيته، وبما يتوافق مع مصالحه:

- روسياً وإيرانياً: دائماً ما يصرح المسؤولون الروس بأنهم جاؤوا إلى سوريا للقضاء على الإرهاب، والذي يشمل -بحسب المنظور الروسي ومن الناحية العملية بالنسبة إليهم- كل مَن حمل السلاح للدفاع عن المدنيين من بطش النظام وآلته الإجرامية[83].
- أمريكياً: في البداية أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم جبهة النصرة وداعش وجميع التنظيمات التابعة للقاعدة على لوائح الإرهاب، ثم مع قدوم إدارة ترامب وتركيزها على تحجيم النفوذ العسكري الإيراني في سوريا، قامت بإدراج الحرس الثوري وميليشيا حزب الله اللبناني على لوائح الإرهاب الأمريكية. ومع ذلك ما زالت الولايات المتحدة وفي إطار حديثها عن استراتيجيتها في سوريا تشير إلى محاربة الإرهاب وإخراج الميليشيات الإيرانية من سوريا، باعتبارهما شيئين منفصلين، وليس باعتبار أنهما شيء واحد.

---

80 بيان من رئيس مجلس الأمن في الجلسة /7504/ تاريخ 17-8-2015، الرابط: https://bit.ly/2yZbaAG.

81 جاء في بيان فيينا1: "الاتفاق على ضرورة هزيمة تنظيم "داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية، كما صنفها مجلس الأمن الدولي واتفق عليه المشاركون"، كما جاء في بيان فيينا2: "وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وفقا للفقرة 6 من بيان فيينا، كررت المجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG أن "داعش"، "النصرة"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو المحدد من قبل مجلس الأمن، وكما هو متفق عليه من قبل المشاركين في فيينا وفق ما يقره مجلس الأمن الدولي؛ يجب أن يتم القضاء عليها جميعاً"، ونص القرار 2254 لعام 2015 على: "يكرر دعوته الواردة في القرار 2249 لعام 2015 والموجهة إلى الدول والأعضاء لمنع وقمع الأعمال الإرهابية التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي يعينه مجلس الأمن، وعلى نحو ما قد يتفق عليه لاحقاً الفريق الدولي لدعم سورية ويحدده مجلس الأمن.
للاطلاع على بيان فيينا1: النص الكامل للبيان الختامي للقاء فيينا حول سوريا، عربي 21، 30-10-2015، الرابط: https://bit.ly/3cgQEcQ.
للاطلاع على بيان فيينا2: بيان مجموعة الدعم الدولي لسورية (فيينا، 2015.11.14)، وزارة الخارجية الفرنسية، الرابط: http://bit.ly/2VJW8aK.
للاطلاع على قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015، موقع الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، الرابط: https://bit.ly/2Uvk68Q.

82 ينظر: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، 16-7-2018، الرابط: https://bit.ly/2AApU9F.

83 يقول سيرغي لافروف: "لقد لبّينا طلب السلطات السورية وقدمنا لها المساعدة في الحرب على الارهاب. وكما هو معروف في سوريا إلى جانب الهياكل الإرهابية قاتل آلاف من الاشخاص من روسيا وبلدان الرابطة المستقلة، الذين كان يمكن في المستقبل أن يعودوا إلى بلدنا لتنفيذ الاعتداءات الارهابية وإطلاق نشاطات هدامة. بكلمات أخرى فإن الأمر يتعلق بتدمير المتطرفين، الذين مهدوا لمقاربات بعيدة، الذين كانوا يهدفون أيضًا إلى خلق خلافة شبه دولة على مساحات شاسعة من الشرق الأوسط. من الواضح أن تنفيذ مثل هذا السيناريو كان سيتحول إلى كارثة، ليس فقط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحسب، ولكن أيضًا للعالم ككل".
مقابلة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع صحيفة "الشرق الأوسط"، مصدر سابق.

- تركياً: يأتي تنظيم PYD على رأس "التنظيمات الإرهابية" التي تستهدفها أنقرة، باعتبار التنظيم فرعاً عن تنظيم حزب العمال الكردستاني، وقد ظهر هذا واضحاً في عمليات "غصن الزيتون" و"نبع السلام"، إضافة إلى تنظيم داعش الذي استهدفته في عملية "درع الفرات".
- أوروبياً: التركيز الأوروبي في سوريا على "التنظيمات الإرهابية" المتمثلة بداعش وجبهة النصرة والتنظيمات المرتبطة بالقاعدة.

لقد مثّل الجزء المتفق عليه في توصيف "الإرهاب" في سوريا أولوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى عدم تركيزهم على دفع العملية السياسية السورية، والمسايرة للطروحات الروسية في مجال الحل السياسي، وأما بالنسبة إلى الروس والإيرانيين فقد وظفوا فكرة "محاربة الإرهاب" للقضاء على جميع الفصائل العسكرية الثورية المقاومة لنظام الأسد.

الخاتمة:

مثَّلَ التدخل الروسي في سوريا والتراجع الأمريكي في المنطقة فرصة للأولى لتحقيق مكاسب سياسية في مسار الحل السياسي السوري، حاولت استثماره عبر "مسار أستانا"، وقد دفع التوافق الأمريكي الروسي على المضي بالحل السياسي وفق الرؤية الروسية غالبية الفاعلين الدوليين -وحتى الأطراف المعنية "النظام والمعارضة"- إلى التماهي مع ذلك. هذا فيما يتعلق بتقديم ملفات اللجنة الدستورية والانتخابات بصورة أساسية.

وقد تماهت المواقف الدولية تجاه مسار الحل السياسي في سوريا إما مع الطرح الروسي عبر التركيز على قضايا الدستور والانتخابات وإغفال الحديث عن مستقبل بشار الأسد، وإما مع الطرح الأمريكي الذي يظهر أنه يضغط باتجاه تنفيذ حل سياسي بموجب قرار مجلس الأمن 2254، ومحاربة الإرهاب وخروج الميليشيات الإيرانية من سوريا[84].

وأما يتعلق بمضمون الحل السياسي فهي نقطة تجاذُب بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية وبعض الدول العربية وتركيا من جهة، وروسيا وإيران من جهة ثانية؛ فالأطراف الأولى ما زالت متمسكة بضرورة المضي في عملية سياسية تفضي إلى تغيير حقيقي في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254، معتمدة على أدوات سياسية وقانونية واقتصادية. في حين أن الأطراف الثانية تريد إصلاحات شكلية لا تتجاوز إطار حكومة وحدة وطنية تحت سلطة نظام الأسد، معتمدة على إنجازاتها العسكرية وحسمها للصراع في غالبية الجغرافية السورية.

ويبقى التوازن النسبي بين الكفتَين الروسية والأمريكية في ملف "محاربة الإرهاب" ضمن الجغرافية السورية تحديداً، فكلا الطرفين يستخدم القوة العسكرية لمحاربة "الإرهاب" وفق تفسيره، ويحاول تجيير ذلك لتحقيق مصالحه في سوريا؛ روسياً من خلال القضاء عسكرياً على قوى الثورة والمعارضة، وأمريكياً عبر المحافظة على الوجود العسكري في شمال شرق سوريا وفي قاعدة التنف. هذا فيما يتعلق بتقاطع المصالح الأمريكية الروسية.

وأمّا ما يتعلق بتقاطع مصالح الدول الفاعلة في الملف السوري فقد تبين من خلال الدراسة أعلاه أن أهم النقاط الموجودة ضمن مسار الحل السياسي، وتمثل نقاط التقاء بين مصالح غالبية هذه الدول، هي:

- مدخل اللجنة الدستورية للحل السياسي في سوريا.
- مبدأ مكافحة الإرهاب.
- إضعاف النفوذ العسكري الإيراني في سوريا (إضعاف الميليشيات الأجنبية في سوريا).

84 لا يشمل الضغط الأمريكي الأدوات العسكرية حتى الآن بشكل مباشر باستثناء بعض الضربات الجوية العسكرية ضد بعض الميليشيات التابعة لإيران، وبالتالي تركز الأدوات الأمريكية على الجوانب الاقتصادية (كقانون قيصر)، والحقوقية (كما هو الأمر في محاولة استثمار تقرير منظمة الحظر الأمريكية حول تحميل النظام مسؤولية استخدام أسلحة كيماوية في ريف حماه).

في حين أن مضمون هذه النقاط؛ فضلاً عن النقاط الأخرى ما زالت خاضعة لمبدأ التدافع والمساومة بين مختلف الأطراف، وبالتالي فإن أي تحرك في المسار السياسي سيظل مرتهناً بمصالح الدول المعنية بسورية -أمريكا وروسيا وتركيا وإيران- بشكل مباشر و"إسرائيل" بشكل غير مباشر، وسيظل الوصول إلى حل نهائي مجمداً ريثما تصل تلك الدول إلى توافقات مقبولة فيما بينها، أو أن يتم حدوث تغيرات جوهرية في تلك المصالح تؤدي إلى تحالفات أو تفاهمات جديدة، وهو ما يستدعي فهم تلك المصالح وتقاطعاتها لمعرفة مساحات التأثير المتاحة، وهو ما يعطي قوى الثورة والمعارضة فرصة اللعب على خلافات الدول وعدم توافقها؛ غير أن ذلك منوط بوجود رؤية سياسية واضحة، ومؤسسات سياسية قوية قادرة على الاستفادة من هذه الفرص، وهو ما نفتقده حتى الآن.

بعد أن تعرفنا على تطور فكرة الحل السياسي من خلال الوثائق الدولية عبر الإصدار الأول، واستعرضنا تقاطع المصالح الدولية تجاه مفردات الحل المطروح في هذا الإصدار الثاني؛ إننا سنسعى في الإصدار الثالث والأخير إلى تحديد السيناريوهات المتوقعة لهذا الحل، وآليات التعامل معها.